



الجلسة ٥٢٩٧

الاثنين، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أونغوريانو . . . . . (رومانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد لافروف
	الأرجنتين . . . . . السيد مايورال
	البرازيل . . . . . السيد أموريم
	بنن . . . . . السيد أيدوهو
	الجزائر . . . . . السيد بدجاوي
	جمهورية تنزانيا المتحدة . . . . . السيد ماهيغا
	الدانمرك . . . . . السيد مولر
	الصين . . . . . السيد لي تشاوشين
	فرنسا . . . . . السيد دوست - بلازي
	الفلبين . . . . . السيد رومولو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد سترو
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة رايس
	اليابان . . . . . السيد أوشيما
	اليونان . . . . . السيد موليفياتيس

## جدول الأعمال

## الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/662)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/662)

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالتين من ممثلي الجمهورية العربية السورية ولبنان يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، ووفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بسعادة السيد بطرس عساكر، الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين بالوكالة في لبنان.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد عساكر (لبنان) المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود بالنيابة عن أعضاء المجلس أن أرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية الجمهورية العربية السورية، السيد فاروق الشرع، وأن أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية) مقعدا على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/662 التي تتضمن رسالة من الأمين العام، مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، يحيل بها تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة للأمم المتحدة.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2005/684، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من فرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

وإن نص مشروع القرار باللغات الأخرى ليس جاهزا في الوقت الحالي بسبب خلل في الحاسوب على مستوى المنظومة. وسيتم تعميم النص باللغات الأخرى بمجرد إصلاح الخلل.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2005/651، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ من ممثل لبنان موجهة إلى الأمين العام.

أرحب بحضور الأمين العام، السيد كوفي عنان، هذه الجلسة.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار. وما لم اسمع اعتراضا، سوف أ طرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الجزائر، البرازيل، بنن، جمهورية تنزانيا المتحدة، الدانمرك، رومانيا، الصين،

وقد أصغى مجلس الأمن لذلك النداء. وأعاد الأمل إلى شعب بأسره بقراره في الربيع الماضي بأن ينشئ لجنة تحقيق دولية مستقلة. وقامت اللجنة، بقيادة القاضي ديتليف ميليس، بعمل مميز في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وقدمت التقرير إلى مجلس الأمن قبل ١٠ أيام.

إن النتائج التي توصلت إليها بعد عدة أشهر من التحقيقات الشاملة والدقيقة هي نتائج بالغة الخطورة. وأذكر هنا بنقطتيها الرئيسيتين. أولاً، وجود تطابق في الأدلة حول تورط مسؤولين لبنانيين وسوريين في هذه العملية الإرهابية. ثانياً، سورية لم تتعاون بنية حسنة مع اللجنة، ويجب أن توضح الكثير من المسائل التي تحتاج إلى توضيح.

إن مجلس الأمن لا يمكنه أن يبقى صامتا إزاء هذه النتائج. ولذلك، فإن فرنسا، ومعها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، اقترحت قرارا حازما استجابة لتقرير لجنة التحقيق المستقلة.

ويسعدني أن يكون مجلس الأمن قد توصل إلى اتفاق على هذا النص بسرعة. وللنص هدف واحد: الحقيقة، كل الحقيقة، حول اغتيال رفيق الحريري، حتى يمكن محاسبة المسؤولين عن تلك الجريمة أيا كانوا وأينما كانوا.

وباعتماد هذا القرار بالإجماع اليوم، فإن المجلس يوجه ثلاث رسائل. أولاً، - وفرنسا تعتبر ذلك أساسيا - إنه يوجه رسالة تضامن مع الشعب اللبناني والحكومة اللبنانية، الذين أبدوا شجاعة وتصميما ثابتين خلال الأشهر القليلة الماضية. ونوجه أيضا رسالة تأييد إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة ولرئيسها، الذين يجب أن يتمكنوا من الاستمرار في العمل إلى جانب الجهاز القضائي اللبناني في ظل أفضل ظروف ممكنة. أخيرا، يوجه المجلس نداء واضحا وحازما إلى سورية. إن السلطات السورية يجب أن تتعاون

فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

أدعو السيد فيليب دوست - بلازي، وزير خارجية فرنسا إلى الإدلاء ببيانه.

**السيد دوست - بلازي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ اغتيل رئيس الوزراء اللبناني السابق، رفيق الحريري و ٢٢ شخصا آخرين، في هجوم إرهابي جبان في قلب بيروت. ونجتمع اليوم هنا رسميا لكي نعيد التأكيد على تصميمنا على البحث عن الحقيقة وعزمنا على معاقبة من تثبت مسؤوليتهم عن هذه الجريمة البشعة.

وأود في البداية، باسم حكومة وشعب فرنسا، أن أحيي ذكرى رفيق الحريري. لقد جسدت رغبة لبنان المستمرة في الاستقلال والديمقراطية والحرية - وهي رغبة مشروعة تماما، وفرنسا، التي تربطها بذلك البلد علاقات وثيقة، دعمت تلك الرغبة وشجعت عليها دوما.

لقد أصيب الشعب اللبناني بصدمة كبيرة بسبب هذه المأساة، التي وقعت بينما كان لبنان يستعيد سيادته تدريجيا ويمسك بزمام مصيره. إن الشعب اللبناني، ومعه بقية المجتمع الدولي، قد طالب بمعرفة الحقيقة الكاملة عن هذا الاغتيال السياسي، لكي يتم تحقيق العدالة، ولكي يتم بشكل خاص وضع حد للإفلات من العقاب.

القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥). وبهذا الإجماع وبهذه الصياغة القوية للقرار، أعتقد أننا نرسل رسالة قوية جدا إلى حكومة سورية وإلى عناصر في لبنان بشأن ضرورة تعاونها الكامل مع التحقيق الذي يجريه المدعي العام ميليس.

لقد شهد لبنان الكثير من العنف ومن إراقة الدماء عبر تاريخه. ومع ذلك، فإن اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في ١٤ شباط/فبراير كان صدمة شديدة لشعب لبنان وللمجتمع الدولي بأسره. فقد بدا وكأنه يلمح إلى وجود أشخاص - وربما بلدان - على استعداد لحسم الخلافات السياسية باللجوء إلى ممارسات القرون الوسطى المتمثلة في الاغتيال السياسي. إن الأمم المتحدة ستُقَوِّضُ بشكل خطير وكبير إذا ما غضضنا الطرف عن مثل هذه الأنشطة، وهذا هو السبب وراء أهمية القرار الذي اتخذناه بالإجماع اليوم.

وأود أن أهنئ المفوض ميليس وفريقه على عملهما المفصّل والشامل والجريء للتحقيق في هذه الجريمة النكراء. ولنتذكر أن رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري لم يلق حتفه فحسب عند وقوع الانفجار الضخم، وإنما قُتل معه أكثر من ٢٠ شخصا آخرين، كما أصيب الكثيرون.

والأدلة المتجمعة في تقرير ميليس (S/2005/662) خطيرة ومثيرة للقلق. على حد سواء. فلجنة التحقيق الدولية المستقلة تدرك عن حق، في الفقرة ٢١ من التقرير، أنه إلى أن نعرف القصة الكاملة لما حدث في بيروت في شباط/فبراير، فإن افتراض البراءة ينبغي أن يظل قائما. ولكن بعد الدراسة المتأنية للتقرير، من الصعب ألا نؤيد الاستنتاجات التي خلص إليها، من أن هناك التقاء في الأدلة يشير إلى وجود تورط لبناني وسوري رسمي، على السواء، في هذا العمل الإرهابي. ويقول المفوض ميليس، حقا، في الفقرة ١٢٤:

تعاوننا كاملا مع اللجنة لكي يتسنى تسليط الضوء في أسرع وقت ممكن على الاعتداء الذي أودى بحياة رفيق الحريري.

لقد اعتمد القرار بالإجماع. ويجب أن يفهم زعماء سورية أن مجلس الأمن، ومن خلاله المجتمع الدولي بأسره لن يتسامحوا مع ما هو أقل من التعاون الفوري والكامل، وأنه بالتالي سوف يرد على أي إخفاق من جانب السلطات السورية في الوفاء بالتزاماتها.

لقد مضى ما يزيد على ثمانية أشهر منذ عملية الاغتيال الجبانة والمأساوية لرفيق الحريري و ٢٢ من الأبرياء الآخرين. وعلى الرغم من المحطات ومحاولات زعزعة الاستقرار المستمرة، فإن لبنان ظل صامدا. وقد جرت الانتخابات التشريعية في حزيران/يونيه بحرية وشفافية. وتزاول الحكومة الجديدة أعمالها بقيادة السيد فؤاد السنيورة، وهي تمضي قدما. كما أن الشعب اللبناني أظهر في هذه الفترة الصعبة أنه ممسك بزمام مصيره. وهو لن يضعف ولن يذعن في مواجهة الإرهاب.

ومن واجب المجتمع الدولي أن يساعد لبنان في هذه الحقبة الحرجة من تاريخه. إن التصميم على مواصلة التحقيق في هجوم ١٤ شباط/فبراير الإرهابي، وكشف الحقيقة ومعاقبة المسؤولين عن الجريمة كلها ستكون ضرورية لتعزيز سيادة لبنان واستقراره.

وإن بلدي على اقتناع بأن القرار الذي اعتمدهنا اليوم سوف يساهم في تحقيق ذلك.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطى الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث وعضو البرلمان في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، معالي الرايت أونابيل جاك سترو.

**السيد سترو (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية):** إنني ممتن لجميع زملائي هنا على تصويتهم بالإجماع لصالح

كما نحذّر أيضا، على الوجه الصحيح، حكومة سورية بأن صيرنا له حدود. وإن عدم تعاونها الكامل الآن سيحجرنا على النظر في اتخاذ تدابير إضافية لضمان أن يتمكن مجلس الأمن، وعن طريق اللجنة، من الاضطلاع بدوره في تقديم المساعدة للحكومة اللبنانية في تصميمها على تحقيق العدالة. ويجب علينا ألا نخذل الشعب اللبناني. وكما أوضح المدعي العام ميليس، لا يزال هناك الكثيرون الذين يعيشون في خوف من العودة إلى تدخل سورية وفرض سيطرتها. وإذا أدرنا ظهورنا لهذه الجريمة، بسبب ما يبدو من صعوبة حلها سياسيا، فإن ذلك لن يؤدي إلى فقدان الشعب اللبناني الثقة بهذه الهيئة فحسب، بل إنه سيؤوض أيضا مصداقية وسلطة المجلس وسيضر بجهودنا لإنفاذ سيادة القانون الدولي.

لقد اعتاد الشعب اللبناني على مشاعر الحزن. ونحن مدنيون له بتحقيق مستقبل أفضل، وهذا القرار هو أحد سبل توفير ذلك المستقبل الأفضل لهذا الشعب.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة لمعالي السيدة كونداليزا رايس، وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

**السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية):** (تكلمت بالانكليزية): باتخاذ القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥) هذا الصباح، فإننا، نحن في الأمم المتحدة نعلن تأييدنا لقيام اللجنة بالبحث عن الحقيقة، وهي اللجنة التي يقودها السيد ديتليف ميليس باقتدار. ونؤكد أيضا على مطالبنا العادلة الموجهة إلى الحكومة السورية ونوضح بجلاء أن عدم الامتثال لتلك المطالب سيؤدي إلى عواقب وخيمة من جانب المجتمع الدولي. وهناك صلة وثيقة بين هذين الإجراءين.

فعلى مدى السنوات الـ ٣٠ الماضية، تغلغل احتلال سورية للبنان في كل جوانب المجتمع اللبناني. غير أن التدخل السوري أصبح بداية من السنة الماضية شديد الفساد

”ثمّة سبب مرجّح للاعتقاد بأن قرار اغتيال رئيس الوزراء السابق، رفيق الحريري، ما كان يمكن له أن يُتخذ دون موافقة مسؤولين أمنيين سوريين رفيعي المستوى، وما كان يمكن المضي في تنظيمه دون تواطؤ نظرائهم في دوائر الأمن اللبنانية.“

فلنكن واضحين. إن مجلس الأمن لا يهتم إلا بشيء واحد هنا - وهو ما تهتم به أيضا الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني - أي تحقيق العدالة. إن التقرير يقطع بنا شوطا نحو تحقيق هذا الهدف، ولكن اللجنة نفسها تسلم بأنها لم تتوصل حتى الآن إلى تحديد المسؤول عن عملية القتل هذه. وذلك بالرغم من التعاون المثالي الذي أبدته السلطات اللبنانية، التي عملت بطريقتها الخاصة بشكل حاسم وشجاع على إلقاء القبض على عدد من المشتبه فيهم الذين حددتهم اللجنة. ولكن لكي تتمكن اللجنة من الانتهاء من مهمتها على نحو مرض، فهي بحاجة إلى أمرين: أولا، المزيد من الوقت للانتهاء من تحقيقاتها؛ وثانيا، التعاون الكامل وغير المشروط من جانب سورية. وباتخاذ هذا القرار اليوم، فقد اتحدنا في الالتزام الذي قطعناه، بموجب الفصل السابع من الميثاق، بضمان الوفاء بهذين المطلبين. ويعطي القرار للجنة المزيد من الوقت ويتيح لها فرصة تمديد إضافية، تتجاوز ١٥ كانون الأول/ديسمبر، إذا ما رأت اللجنة أو الحكومة اللبنانية أن ذلك سيكون ضروريا.

ويتطلب القرار أيضا التعاون الكامل من جانب السوريين. ويتضح من تقرير اللجنة أن هذا التعاون لم يُقدم حتى الآن. بل وفي الواقع - كما يتضح تماما مرة ثانية من التقرير - أن الحكومة السورية قد حاولت على ما يبدو تضليل المدعي العام ميليس وفريقه. ويتعين أن يتغير هذا الموقف الذي يتصف بالضعيفة والمراوغة. وآمل وأعتقد أنه باتخاذ هذا القرار فإننا نرسل اليوم رسالة قوية ولا لبس فيها بهذا المعنى.

المتعمد للجنة، بما في ذلك عن طريق توفير بيانات كاذبة. ولم تقدم سورية أية تفسيرات حقيقية إزاء تلك الادعاءات الخطيرة. بل إنها اختارت حتى الآن رفض تقرير اللجنة باعتبار أن له دوافع سياسية.

لقد داومت الحكومة السورية بدأب ونشاط على العمل من أجل كسر إرادة الشعب اللبناني، وإلحباط إرادة المجتمع الدولي. وفي هذا الوقت الهام، وباعتماد قرار اليوم بالإجماع، تتخذ الأمم المتحدة خطوة نحو محاسبة سورية على أي امتناع آخر عن التعاون في تحقيقات اللجنة، والنظر في اتخاذ إجراءات إضافية إذا اقتضت الضرورة. إن القرار الذي اتخذناه اليوم في إطار الفصل السابع من الميثاق هو الطريقة الوحيدة لإجبار الحكومة السورية على قبول المطالب المشروعة للأمم المتحدة، وعلى التعاون الكامل مع لجنة ميليس للتحقيق.

وبقرارنا اليوم، نوضح أن سورية عزلت نفسها عن المجتمع الدولي من خلال بيانها الزائفة، ودعمها للإرهاب، وتدخلها في الشؤون الداخلية لجيرانها، وسلوكها المزعزع للاستقرار في الشرق الأوسط. والآن، تحتاج الحكومة السورية إلى اتخاذ قرار استراتيجي بإحداث تغيير جذري في سلوكها. ومع ذلك، وإلى أن يحين ذلك اليوم، يتعين علينا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، أن نحافظ على وحدتنا، وعلى عزمنا المعقود على أن نسعى وراء الحقيقة، وندافع عن العدالة، وندعم حرية الشعب اللبناني الأبي الشجاع.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة لمعالي السيد محمد بجاوي، وزير خارجية الجزائر.

**السيد بجاوي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية):** معروض على مجلس الأمن تقرير لجنة التحقيق المستقلة الدولية التابعة للأمم المتحدة والمنشأة عملاً بالقرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، بشأن اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري.

ولا يمكن احتمالها، بحيث أدى إلى حشد قوى المعارضة ضده، داخل لبنان وفي صفوف المجتمع الدولي على حد سواء. وفي أواخر آب/أغسطس الماضي، فرضت الحكومة السورية تمديد ولاية الرئيس اللبناني إميل لحود. وردا على ذلك، تصرف المجتمع الدولي، بالرغم من أن بعض أعضاء مجلس الأمن لم يريدوا أن يخص عملنا سورية بالاسم. لذلك، ففي القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، دعا المجلس إلى انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان، ودعا جميع الدول إلى احترام سيادة لبنان.

وعندما لم تف الحكومة السورية بأي من تلك المطالب، استقال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري احتجاجاً، وهو قائد يحظى بالاحترام وخير ينال كل الإعجاب. وبعد أقل من أربعة أشهر، اغتيل رئيس الوزراء الحريري في تفجير إرهابي أودى أيضاً بحياة ٢٢ شخصا آخرين. وبعد فترة الحزن على قتل القائد، وقف مليون مواطن لبناني وقفه رجل واحد في وسط بيروت مطالبين علانية بإظهار الحقيقة وتحقيق العدالة والتحرر من السيطرة السورية. ومرة أخرى، تحرك المجتمع الدولي. وقد أيدنا طموحات الشعب اللبناني وساعدناه على إجبار سورية على سحب قواتها المسلحة من البلد. واتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، الذي أنشأ لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة للنظر في الجريمة وتحديد مرتكبيها.

ولقد تلقينا الآن التقرير المؤقت للجنة (S/2005/662)، والنتائج التي يخلص إليها تبعث على القلق الشديد. وقيل لنا إن هناك التقاء في الأدلة يوضح التورط اللبناني والسوري معا في هذا العمل الإرهابي. وقيل لنا إنه من الصعب أن نتخيل طريقة يمكن فيها لمؤامرة الاغتيال المعقدة هذه أن تُنفذ بدون معرفة كبار المسؤولين السوريين. وعلمنا أيضاً أن المسؤولين السوريين سعوا إلى إعاقة هذا التحقيق من خلال التضليل

القانون وحقوق الإنسان. ولهذا السبب، يغدو من الأهمية بمكان أن يكون السعي وراء الحقيقة، الذي يؤيده المجلس بالإجماع، متسما بالطابع الواضح لعملية قانونية موضوعية نزيهة، وأن يكون دقيقا ومحايدا بصفة مطلقة.

وكما ارتأت اللجنة ذاتها، فإن التحقيق لم يكتمل بعد. ومن الواضح أن التقرير ليس نهائيا. ولهذا السبب، يتعين على المجلس في هذه المرحلة أن يكفل أن يتم - كما فعل حقا - توخي الحكمة اللازمة عند الاطلاع على الأدلة والاستنتاجات أو القرائن الظرفية الأولية، وأن يحرص على أن لا يجل مبدأ افتراض الذنب محل افتراض البراءة.

وعلى مجلس الأمن أن يكون حريصا على مصداقية اللجنة، وأن يحترم طابعها المهني، بتجنب اتخاذ قرارات مضمونية متسارعة أو سابقة لأوانها. وأهم واجباته في هذه المرحلة الإجرائية هو زيادة الموارد للجنة التحقيق حتى تتمكن من إنجاز ولايتها. وفي ذلك السياق بالتحديد، أصاب المجلس في مطالبته سورية بالتعاون الكامل والأمين مع لجنة التحقيق.

إن الدعوة العاجلة التي وجهها المجلس قد استجيب لها بالفعل. وفي هذا الصدد، نرحب بالتأكيد المحدد من جانب سورية على أعلى مستويات الدولة - على استعدادها للتعاون الكامل مع اللجنة. وإن اتخاذ القرار في إطار الفصل السابع من الميثاق كان كافيا لضمان التعاون الكامل من جانب سورية.

وبالمثل، دأبنا على الاعتقاد بأن القرار ينبغي أن يركز على سبل لمساعدة لجنة التحقيق على إنجاز عملها، وعدم تجاوزها لذلك الإطار القضائي، وبالذات من خلال التلويح، قبل الأوان، بالتهديد بفرض جزاءات. وكان من غير الملائم، مثلما هو غير منطقي، أن يكون القرار قد دعا سوريا إلى الكف عن كل أشكال الدعم للأعمال الإرهابية. فمثل هذه

أود، أولا، أن أشيد بالسيد دتليف ميليس وبأعضاء اللجنة، على ما بذلوه من جهود لتسليط الضوء على جريمة الاغتيال الشنعاء للسيد رفيق الحريري، مما يمكن الشعب اللبناني من تجاوز محنته المروعة، حتى يواصل العمل من أجل إعادة البناء، من خلال توطيد قواعد الديمقراطية التي كان من أبرز مخططاتها ومنفذيها.

وإنني لوائق بأن لبنان سيتمكن مرة أخرى - كعهده دائما في مواجهة مختلف التحديات على امتداد تاريخه المضطرب - من حشد الموارد اللازمة لتمكينه من تجاوز الصعوبات الراهنة، واستعادة مكانته بين أسرة الأمم، وفتح آفاق حقيقية للانتعاش الاقتصادي والتنمية، والإسهام بالتالي في تعزيز الاستقرار والأمن في تلك المنطقة المهمة من مناطق الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، أود أن أجدد التأكيد على التزام الجزائر الثابت بوحدة لبنان واستقلاله وسيادته، وهي غايات تكبد في سبيل بلوغها تكلفة باهظة. ونود أيضا أن نعرب عن أملنا الوطيد في أن يكون هذا العمل الذي ينم عن شر مطلق والذي قاد إلى اجتماعنا هنا اليوم، هو الأخير في سلسلة طويلة من الأفعال الشريرة التي طحنت المنطقة وأفضت إلى ظهور ثقافة من الجور والإفلات من العقاب.

وتود الدولة العربية العضو في المجلس، التي يشرفني أن أمثلها، والتي تتشرف أيضا بتبنيها رئاسة مؤتمر قمة جامعة الدول العربية، أن تعلن بصوت عال وواضح أن الاغتيال الخسيس للزعيم الراحل رفيق الحريري لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يمر من دون عقاب.

وهذا الاجتماع الرسمي الذي يعقده مجلس الأمن لا بد من أن يعبر عن طموحات الشعب اللبناني في ضمان انتصار العدالة، بغية معاينة كل من خططوا ونفذوا تلك الجريمة الإرهابية البشعة، والمتواطئين معهم، مع احترام سيادة

وفي الوقت نفسه، تجلّى الوجدان العربي الجماعي بنفس العنفوان، وجرحه دام من كثرة القلاقل في الشرق الأوسط، فنهض بصورة عفوية في وجه جرح جديد في جسد أمة عربية، تنوء فعلا بعبء كل هذا الصراع والإحباط.

وفي هذه المرحلة، نرى أن من الأهمية بمكان فائق - بغض النظر عن قراءتنا لمعاني التقرير المقدم إلى المجلس - أن تُعتبر سورية، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة، جزءاً من الحل لا من المشكلة. دعونا إذا نقبل بوعد التعاون مع لجنة التحقيق، الذي قطعته للتو رئيس الدولة السورية. دعونا نمنح ثقتنا للاستقامة الأخلاقية وخبرة الاحتراف وعدم انحياز اللجنة، مما يُثبت للمجتمع الدولي ككل أن مجلس الأمن قد وضع نفسه بحزم في خدمة العدالة والقانون. دعونا أيضاً نغرس في قلوب جميع الناس وخاصة في الشرق الأوسط - الذي طالما عانى العنف العشوائي - أملاً ووعداً بعدالة تُساوي بين الجميع، بدون أغراض سياسية. دعونا نضمن أن الدم الذي بذله رفيق الحريري بعيداً عن الأناية سيُمد لبنان بالحياة كما سيكون مثالا للانسجام والوحدة ومثالا كذلك للسلم والعدالة والأمن في الشرق الأوسط، وهي أمور أحبّها القتل حبا جما وحلم بها. إنها الطريقة الوحيدة التي تُكرم بها ذكرى رفيق الحريري تكريماً حقيقياً.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيلسو لويس نونس أموريم، وزير خارجية جمهورية البرازيل الاتحادية.

**السيد أموريم (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):** تقيم البرازيل علاقات تاريخية وثيقة مع سورية ولبنان كليهما. ونحن نستضيف حالياً من ١٠ ملايين نسمة، متحدرين من أصل لبناني وسوري. وما فتئ الرئيس لولا متحمساً لتكثيف حوارنا مع العالم العربي، بمبادرات كمؤتمر قمة بلدان أمريكا

المسائل التي من شأنها الإخلال بالتماسك الداخلي للقرار، يمكن تناولها في سياق مختلف تماماً عن السياق الذي نتعامل معه اليوم.

وقد أخذ مقدمو القرار الذي اتخذ قبل قليل، العديد من شواغلنا في الحسبان، وأنا ممتن لهم على ذلك غاية الامتنان. ومع ذلك، أود أن أحدد موقفنا من القرار الذي اعتمد بالإجماع، والذي نرحب به.

أولاً، تسنى، لحسن الحظ، تفادي العناصر السياسية التي ليست لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالتحقيق. والتي تجرم سورية قبل الأوان، مع عدم وجود أدلة دامغة، مما يجرب التماسك الداخلي للقرار.

ثانياً، أزيل التهديد بفرض جزاءات ضد سورية بموجب المادة ٤١ من الميثاق. فهذا النوع من الأحكام قد يكون في آن واحد سابق لأوانه ولا لزوم له، ما دام القرار قد اعتمد في سياق الفصل السابع من الميثاق، وأصبح بالتالي ملزماً بحكم طبيعته وفي حد ذاته.

ثالثاً، تظل الحقيقة أن المجلس أعطى لجنة التحقيق سلطة مفرطة فيما يتعلق بنص وروح القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، حيث أن اللجنة، وهو ما سبق الاعتراف به، تملك القدرة على أن تقدم للمجلس مباشرة أسماء المشتبه فيهم بغرض فرض جزاءات عليهم، أو حتى البت في مكان التحقيق وطرائق للمسؤولين السوريين وغيرهم.

وفي هذا الصدد، أتاحت لمجلس الأمن فرصة ثمينة لإنهاء ارتباطه، في الوعي الجماعي للشعب العربي، بالتعجل في اتخاذ قرارات تترتب عليها عواقب سلبية لا يمكن تقديرها، عندما يتعلق الأمر بإعداد قضية تخص طرفاً عربياً، مقارنة بتقاعسه عندما يتعلق الأمر باستخدام سلطته لدعم قضية عربية لا يمكن إنكار عدالتها.



بوسعنا تأييد نص لا يتوخى تحقيق أهداف غير الأهداف الوثيقة الصلة بالتحقيق في اغتيال الحريري.

وقد تم في المشروع المنقح الأخذ بعدد من شواغلنا. ونحن نشي على من قدم مشروع القرار، لأنهم لم يألوا جهدا للتوصل إلى توافق الآراء. وصوتنا مؤيدين هذا النص، على أساس أنه لا يمكن اتخاذ أي تدابير إضافية إلا بناء على تقييم جماعي يقوم به أعضاء المجلس لما تتوصل إليه اللجنة من نتائج هائية. وبعبارة أخرى، تعتبر البرازيل أن الإشارة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لا يترتب عليه ولا يأذن بتطبيق تدابير بحق سورية، في غياب قرار جماعي للمجلس، يستند أساسا إلى تقييم دقيق للحقائق.

وتتسم الأوضاع الحالية في الشرق الأوسط بالتوتر، من جهة، وبآمال في السلم من جهة ثانية. وفي كنف ظروف كهذه، يجب أن يسترشد المجلس بروح التوازن والواقعية. ويجب أن توفّق قراراتنا بين تصميم وطيد على تقديم المسؤولين عن اغتيال الحريري إلى القضاء وبين السعي إلى الاستقرار عن طريق التقدم المؤسسي والسياسي. والحق أنه يجب أن يرسل المجلس رسالة سياسية شديدة. والموافقة بالإجماع على القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥) فعلت ذلك لكن البرازيل لا تؤيد القرارات المتسارعة، التي قد تُفضي إلى تصعيد غير مرغوب فيه لهذه الأوضاع أو تعرّض استقرار المنطقة لمزيد من الخطر.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لي تشاوشين، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية.

**السيد لي تشاوشين** (الصين) (تكلم بالصينية): إن اغتيال رفيق الحريري في شباط/فبراير الماضي يدعو إلى الأسى حقا. وجلسة مجلس الأمن الوزارية اليوم لها دلالتها الإيجابية، لا للبحث عن الحقيقة وتقديم مرتكبي الجريمة إلى العدالة

الجنوبية والبلدان العربية، الذي عُقد في برازيليا في أيار/مايو الماضي. والمسائل من قبيل المسألة التي نبحت فيها اليوم تمسنا بصورة مباشرة.

واهتماما منا بتدخل ممكن غير لائق في أوضاع داخلية حساسة، وبلاستقرار في المنطقة أيضا، قررت البرازيل الامتناع عن التصويت على القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥). وأوجدت التطورات التي حدثت فيما بعد سيناريو جديدا يدعو إلى القلق.

وقد أدانت البرازيل بأشد العبارات هجوم ١٤ شباط/فبراير الإرهابي في بيروت، الذي أودى بحياة رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و ٢٢ شخصا برينا غيره.

وأجمع المجتمع الدولي على تأييد القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، الذي تعهد بتقديم المساعدة إلى السلطات اللبنانية في جهودها المبذولة للكشف عن ملابسات مصرع رفيق الحريري. ومن الأمور المحتملة التي لا بد منها أن يمثل المسؤولون عن هذه الجريمة أمام القضاء.

ونحن نشي على لجنة التحقيق الدولية المستقلة، برئاسة السيد ديتليف ميليس، على العمل الرصين الذي قامت به لإثبات الوقائع المتصلة بأحداث ١٤ شباط/فبراير.

وكما يشير التقرير، لم ينته التحقيق بعد. ولذا، كان من المناسب جدا أن يعبر المجلس عن تأييده لقرار الأمين العام بأن يمدد ولاية اللجنة لغاية ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وثمة ما يبرر تماما طلب المزيد من تعاون الذين لم يتعاونوا بعد. ونلاحظ في هذا الصدد أن السلطات السورية قدمت، في الأيام الأخيرة تأكيدات على تعاونها.

وقد كان المشروع الأصلي للقرار الذي اتخذناه توا يتعدى نطاق تقرير اللجنة، وكان من جملة أوجه النقص فيه أنه لم يتضمن نصا يؤكد احترام افتراض البراءة. وما كان

والوضع الراهن في الشرق الأوسط معقد من جرّاء عوامل شتى متداخلة. في حزيران/يونيه الماضي، قمتُ بزيارة عدد من بلدان الشرق الأوسط، بما فيها لبنان وسورية. وشعرت، أثناء تلك الزيارة، شعورا عميقا برغبات حكومات تلك البلدان في السلم والاستقرار وحسن الجوار والصدقة، فضلا عن توقعات شعوبها التي تصبو إلى حياة هادئة ومتناغمة وسعيدة. ولذلك، ينبغي لمجلس الأمن، في معالجته المسائل ذات الصلة بالمنطقة، أن يأخذ في كامل الاعتبار الأوضاع الفريدة، المعقدة في الشرق الأوسط، وأن يحترم سيادة تلك البلدان وإرادة شعوبها، لتلافي حالات توتر واضطراب جديدة في المنطقة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد بير ستيج مولر، وزير خارجية الدانمرك.

**السيد مولر (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية):** يلتزم

اليوم مجلس الأمن لبحث في مجموعة مسائل جد خطيرة. ولذلك كان من المناسب طبعاً انعقاد الجلسة على المستوى الوزاري. والمسألة تتعلق بسيادة لبنان وسلامة أراضيه، ومبدأ حكم القانون ومصداقية مجلس الأمن في متابعة قرارات أصدرها بنفسه، لا سيما القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥).

لقد جاء تقرير لجنة التحقيق المستقلة بحجة تثير الجزع، غير أنها في نفس الوقت، ولسوء الحظ، مقنعة. يبدو أن الأدلة المتلاقية التي جمعتها اللجنة لحد الآن تلمح إلى إمكانية وجود مؤامرة بين كبار المسؤولين الأمنيين السوريين واللبنانيين وراء عملية الاغتيال الإرهابي لرئيس الوزراء الأسبق الحريري في ١٤ شباط/فبراير.

هذا تقدير أولي، وافترض البراءة ينطبق هنا. ولا أحد بالطبع يمكن افتراض أنه مذنب ما لم تثبت إدانته أمام المحكمة. وهذا هو السبب في طلب السيد ميليس - وموافقة الأمين العام على الطلب بناء على طلب صريح من

وحسب، بل للحيلولة أيضاً دون تكرار أحداث من هذا القبيل.

في الأشهر العديدة الماضية، قامت لجنة التحقيق الدولية المستقلة، برئاسة السيد ميليس، بكثير من الأعمال. والصين تنظر بعين الجد إلى المسائل المثارة في تقرير اللجنة (S/2005/662). ومجلس الأمن، بحكم الواجب، يبحث الأطراف ذات الصلة بالمسألة على التعاون الجاد والتام مع اللجنة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥). ونرجو أيضاً أن تستمر اللجنة في تحقيقها بطريقة صريحة وغير منحازة، وأن تحصل على بينات لا نزاع فيها، فتظهر الحقيقة بأسرع ما يمكن، لإنصاف الضحايا وضمان سلطة مجلس الأمن.

وعلى أساس هذا الاعتبار تحديداً، تعتقد الصين أن من الضروري أن يتخذ مجلس الأمن قراراً يبحث الأطراف المعنية على تعزيز تعاونها مع اللجنة، بغية إرسال رسالة لا لبس فيها إلى المجتمع الدولي.

ومما تراه الصين على الدوام أنه ينبغي عدم السماح باللجوء إلى التهديد بجزاءات في العلاقات الدولية. واللجوء إلى الجزاءات لا يأذن به إلا مجلس الأمن، وذلك بحذر وعلى ضوء أوضاع فعلية. ولا يزال تقرير ميليس تقريراً أولياً، كما أن اللجنة نفسها تعتقد أن التحقيق يجب إتمامه، وأنه ليس هناك بعد نتيجة نهائية.

فمن غير المناسب، والحالة هذه، أن يحكم المجلس حكماً مسبقاً على نتيجة التحقيق أو أن يهدد بفرض جزاءات؛ فلن يسهم ذلك في حل هذه المسألة بل سيضيف عوامل جديدة، مزعجة للاستقرار إلى حالة في الشرق الأوسط لا ينقصها التعقيد. إن هذا من دواعي قلق الصين المشروعة والمعقولة، ودواعي قلق البلدان الإسلامية وبلدان كثيرة غيرها.

بوسعي أن أقول لها إن الدائمك على استعداد لتوفير المزيد من المساعدة. كما أن الدائمك على استعداد لدعم الجهود الجارية في لبنان لتحسين القدرة الدائمة على إجراء التحقيقات في ذلك البلد.

وقد ذهب البعض إلى أننا بمواصلتنا هذا التحقيق وسعيًا إلى معرفة الحقيقة حول اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، يمكن أن نعرض للخطر استقرار لبنان والمنطقة. ولكن أحد الشروط المسبقة الهامة لتحقيق الاستقرار الإقليمي هو، في الواقع، احترام الاستقلال السياسي للبنان. ومن الواضح أن ذلك الاستقلال قد انتهك في حالة اغتيال الحريري. ويجب أن يواصل المجلس سعيه إلى تنفيذ القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٥٩٥ (٢٠٠٥) تنفيذًا كاملاً. وتبقى الدائمك ملتزمة بهذا الهدف. كما يجب أن تعي سورية أنها تمثل خطراً حقيقياً على السلم في المنطقة من خلال تورطها في تسليح المجموعات الإرهابية وعدم تأمين حدودها مع العراق.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أدعو الآن معالي السيد بطرس مليفياتس، وزير خارجية الجمهورية اليونانية إلى الإدلاء ببيانه.

**السيد مليفياتس** (اليونان) (تكلم بالانكليزية): إن التفجير الإرهابي الذي وقع في بيروت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، والذي أودى بحياة رئيس الوزراء اللبناني الأسبق السيد رفيق الحريري وأشخاص آخرين وتسبب في جرح عشرات الأشخاص قد صدم المجتمع الدولي وهدد بزعزعة استقرار لبنان في المرحلة الانتقالية الصعبة والحساسة التي يمر بها. وقد رد المجتمع الدولي بإدانة قوية وقاطعة وعزم راسخ على الوصول إلى مقترفي هذه الجريمة النكراء وتقديمهم إلى العدالة.

السلطات اللبنانية - تمديد التحقيق حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وإنما نتفق تماماً مع قرار الأمين العام ذلك.

ونؤمن بأن من الضروري بصورة مطلقة سبر أغوار هذه القضية لضمان محاسبة مقترفي هذا العمل الإرهابي الشنيع وإقامة العدل. وحتى نستكمل التحقيق ونبلغ تلك الأهداف، نحن بحاجة، كما جاء في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، إلى تعاون الأطراف المعنية كافة بشكل كامل وفوري وغير مشروط.

وفي حين أننا نرحب بالتعاون الكامل الذي قدمته السلطات اللبنانية للجنة، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء المعلومات الواردة في التقرير ومفادها أن "الافتقار إلى التعاون الموضوعي من جانب سورية مع اللجنة قد أعاق التحقيق وجعل من الصعب متابعة القرائن التي أكدتها الأدلة المجمعة" (S/2005/662، الفقرة ٣٥). إن ذلك الافتقار إلى التعاون لا هو مقبول ولا يخدم مصلحة سورية.

وفي هذه الظروف، من الحتمي أن يضمن المجلس توفر ظروف عمل ملائمة للجنة - اللجنة التي أنشأها المجلس بنفسه - حتى يتسنى لها إتمام عملها.

ومشروع القرار الذي بين أيدينا يهدف إلى تحقيق ذلك بالضبط. فهو يوجه رسالة قوية لا إهمام فيها للحكومة السورية بأننا نتوقع منها التعاون الفوري والكامل والملموس في هذا التحقيق، لا أكثر ولا أقل. وفي الوقت نفسه، ينص القرار على أن عواقب أخرى ستترتب على استمرار عدم تعاون سورية. وليس للتدابير الفردية المنصوص عليها مضمون عقابي وإنما تستهدف ضمان تعاون الأفراد المعنيين وكفالة ألا يهربوا من التحقيق. وكون هذا القرار قد اعتمد بالإجماع يرسخ هذه الرسالة القوية.

إذا ما أعربت السلطات اللبنانية عن حاجتها لمساعدة تقنية لاتخاذ الخطوات المقبلة في التحقيق، فإن

الحساسية وذات آثار بعيدة المدى، والحاجة إلى ضمان استمرار السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة بأسرها.

ومن الهام في اعتقادنا أن يكون المجلس متحدا في تعامله مع المسائل التي وصفها هو بنفسه على أنها تمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ومن شأن هذا أن يحفظ كرامة المجلس ويعطي ثقلا أدبيا لتلك الرسالة. وإننا نعتقد بأن التنفيذ الكامل لقرار اليوم لن يؤدي إلى إحقاق الحق وإقامة العدل فحسب، وإنما سيساعد على صون وحدة لبنان واستقلاله السياسي، ويساهم بالتالي في استعادة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط برمتها.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أدعو الآن معالي السيد ألبرتو غيتمانن رومولو، وزير خارجية الفلبين، إلى الإدلاء ببيانه.

**السيد رومولو** (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): لقد انضمت الفلبين إلى الأعضاء الأربعة عشر الآخرين للتصويت بالإجماع لصالح القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥). وقد علّمنا التاريخ درسا مأساويا وهو أن الاغتيال السياسي يمكن أن يؤدي إلى الشقاق والصراع والحرب. وتعلّمنا أيضا أن العدالة قوة مهمة لتحقيق السلام. لقد صوتنا لصالح القرار الذي اعتمد الآن لأننا، شأننا في ذلك شأن باقي العالم، نسعى إلى تحقيق العدالة فيما يتعلق برئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري والضحايا العشرين الآخرين. لقد صوتنا لصالح القرار لأننا نعلم أنه، مع العدل، يمكن تحقيق السلام الحقيقي الطويل الأمد.

يوحي تقرير ميليس بمؤامرة كبيرة. وهو يضع أساسا ثابتا لمواصلة التحقيق الجنائي بغية تحديد هوية مقترفي هذه الجريمة ومحاكمتهم ومعاقبتهم. ويجب السماح للجنة ميليس بأن تواصل عملها. لقد قطع التحقيق شوطا طويلا بفضل تعاون لبنان. وإننا نشيد بحكومة لبنان ونشكرها على

يمثل الإرهاب أحد أخطر التهديدات للسلام والحرية والكرامة الإنسانية. ولا يمكن تبرير الأعمال الإرهابية في أي ظرف وعلى أي أساس، سواء كان سياسيا أو دينيا أو فلسفيا. ويجب تقديم من يقتربون مثل هذه الأعمال الشنيعة إلى العدالة. وقد أبدى مجلس الأمن مرارا إصراره على استئصال آفة عصرنا هذه.

باعتماد القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥) بالإجماع في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، يكون مجلس الأمن قد قام بذلك تحديدا. فقد أرسل رسالة واضحة لا لبس فيها بأنه يجب معرفة المسؤولين عن اغتيال رفيق الحريري ومحاسبتهم. لقد كان ذلك هدف المجلس المشترك آنذاك ويبقى هدفنا المشترك الآن.

إن القرار الذي اعتمده الآن لا يُصدر حكما مسبقا على نتيجة التحقيق ولا يتسم بطابع عقابي وإنما بطابع الدعم. فالهدف منه أساسا هو مساعدة لجنة التحقيق الدولية التي أنشأها مجلس الأمن بنفسه وتوفير الأدوات الضرورية لها حتى يمكنها أن تفي بمهمتها وأن تستكمل ولايتها.

وقد أكد المجلس من جديد على مطالبته بالتعاون الكامل وغير المشروط لكل المتورطين في هذا العمل الإرهابي مع لجنة التحقيق الدولية، ساعيا إلى وصول هذه الرسالة بكل وضوح. وعلى أساس البيانات الأخيرة التي أدلت بها الحكومة السورية مؤخرا، نتمنى أن تتعاون سورية تعاوننا كاملا وغير مشروط مع لجنة التحقيق الدولية بغية تحديد ومقاضاة مقترفي هذا العمل الإرهابي، مما سيسر التسوية السلمية لهذه المسألة وسيفتح فصلا جديدا في علاقتهما مع لبنان.

وفي سياق هذه الاعتبارات، وعند التصويت اليوم على هذا القرار، انصب قلقنا وانشغالنا أيضا على مسألتين اثنتين هما وحدة مجلس الأمن في التعامل مع مسألة بالغة

عمل في إعداد النص. ونحن ممتنون أيضاً لتقبلهم برحابة صدر تلبية شواغلنا المتعلقة بفقرات رئيسية من المنطوق.

مجلس الأمن اليوم لم يصوت لصالح السلم والعدالة فحسب، بل وجه أيضاً صفة للذين يستخدمون الاغتيال السياسي لنشر الخوف والهلع. ومن خلال هذا القرار عزز المجلس فكرة أن الاغتيال السياسي عمل إرهابي - عمل قد يتسبب في استخدام سلطات غير عادية بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أدعو الآن معالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي للإدلاء ببيانه.

**السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نتيجة اجتماع مجلس الأمن اليوم على المستوى الوزاري تظهر تصميم المجتمع الدولي على الوصول إلى الحقيقة فيما يتعلق بالجريمة الخطيرة التي أدت إلى وفاة رجل سياسي عربي محنك عظيم، رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري. ومنذ البداية، أيدت روسيا، ولا تزال تؤيد أنشطة لجنة التحقيق الدولية المستقلة، برئاسة السيد ميليس، للتحقيق في ذلك العمل الإرهابي.

ومنذ الأيام الأولى في إعداد نص مشروع القرار، حاولنا، مع أعضاء المجلس الآخرين، أن يكون مشروع القرار انعكاساً واضحاً للهدف الرئيسي الذي أعلنه مقدموه أنفسهم: المساعدة في حل الصعوبات التي واجهتها اللجنة في إجراء التحقيق. وقد أيدنا جميع أحكام القرار المتعلقة بضرورة ضمان أن تتعاون سوريا تعاوناً أميناً مع التحقيق الدولي، بما يتمشى وأحكام القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥). وفي نفس الوقت، سعينا باتساق لتخليص النص من أية أحكام لا تمت بصلة للتحقيق في اغتيال رفيق الحريري.

مساعدتها للجنة وتعاونها معها بشكل كامل وهي تضطلع بولايتها وفقاً لأحكام الفقرة ٣ من القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥). ولكن لم يتسن استكمال التحقيق بدون تعاون سوريا.

ويساورنا قلق شديد مما جاء في تقرير اللجنة من أن السلطات السورية تعاونت في الشكل فقط، وليس في المضمون. والأكثر مدعاة للقلق أن اللجنة أفادت بأن بضعة مسؤولين سوريين حاولوا تقديم معلومات كاذبة أو غير دقيقة لتضليل اللجنة.

ونحث الحكومة السورية على أن تمثل امتثالاً كاملاً لأحكام هذا القرار وأحكام القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥). بيد أننا نحيط علماً ببيان سوريا الأخير المتعلق باعتمادها حالياً التعاون مع اللجنة، ونتوقع أن تنفذ الحكومة السورية تنفيذاً كاملاً الالتزامات التي تقطعها الآن.

لقد أثرت أسئلة تتعلق بتواطؤ مسؤولين سوريين. يجب الإجابة عن تلك الأسئلة. وعندما تقدم جميع الإجابات، ويكتمل التحقيق، فإن الحكومة اللبنانية هي التي ستتخذ إجراءً قانونياً بمقتضى نظام قضائها الجنائي.

يبقى اغتيال السيد الحريري شأنًا لبنانياً محلياً بصورة أساسية؛ ولا يمكن الانتصاف له بفعالية إلا من قبل لبنان وفي لبنان. إلا أنه يجب على المجتمع الدولي أن يقدم لحكومة وشعب لبنان المساعدة المادية الممكنة، والدعم السياسي والمعنوي أيضاً.

وتمديد ولاية اللجنة حتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ يرسل رسالة جيدة وقوية. إنها خطوة عملية لضمان التوعية الدولية وتوفير الدعم الدولي لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة.

ونحن ممتنون لمتسبي القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥) - الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا - لما قاموا به من

اعتمد للتو، يجب أن يستكمل القرار بإجراء عملي في المستقبل القريب.

وستتابع بعناية التطورات في أعمال لجنة ميليس وسواصل تقديم دعمنا لها. ونحن واثقون بأن اللجنة ستصرف بروح مهنية وموضوعية وبامتنال صارم لولايتها. وسيكفل هذا تحقيقاً محايداً ينبغي لا أن يساعد في الوصول إلى الحقيقة فحسب، بل يدعم الاستقرار في لبنان أيضاً، ويطلع علاقاته مع سوريا ويحسن الحالة في الشرق الأوسط كله.

#### السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):

علقت الأرجنتين أهمية كبيرة على التحقيق في الهجوم الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وأدى إلى مقتل رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري و ٢٢ شخصاً آخر. ولا نزال نعتقد بأن الذين خططوا ودبروا وارتكبوا ذلك الهجوم الإرهابي الوحشي يجب أن يمثلوا أمام العدالة دون تأخير. ولهذا السبب، أيد وفدي من البداية عمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي أنشأها مجلس الأمن، برئاسة السيد ميليس. ونرحب بالتقدم الذي أحرز حتى الآن ونهنئ السيد ميليس على جهوده.

وإذ تضع الأرجنتين في الحسبان أن التحقيق لم ينته بعد، فإنها تؤيد قرار الأمين العام بتحديد ولاية اللجنة حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويحدونا الأمل أن يحرز مزيد من التقدم بحلول هذا التاريخ وأن يستجلي التقرير القادم الغموض وأن يكون قاطعاً.

وكما قال السيد ميليس في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، إذا أريد للجنة أن تنهي عملها فإنها تحتاج إلى تعاون جميع من قد تكون لديهم معلومات مهمة، لا سيما السلطات السورية. وهذا ما يدعونا للاعتقاد بأن سوريا ستقدم التعاون الذي طلبه منها مجلس الأمن. وفي هذا

ونلاحظ أن مقدمي مشروع القرار أخذوا في الحسبان، إلى حد كبير، مقترحات روسيا وأعضاء المجلس الآخرين الذين كانوا يحاولون ضمان أن لا يكون القرار سياسياً، وأن لا يتجاوز سياق التعاون مع التحقيق، وأن لا يتضمن أية تهديدات لا أساس لها أو أن يلقي بظلال من الشك على المبدأ العالمي الذي يفترض البراءة.

وأذكر أن الصيغة الأولى لمشروع القرار نصت على إجراء لا سابق له من شأنه أن يفرض تلقائياً جزاءات على المشتبه فيهم استناداً إلى استنساب اللجنة وحدها، مما يحرم مجلس الأمن من الحقوق الممنوحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وقد مكنتنا جهودنا المشتركة من منع حدوث هذه السابقة الخطيرة جداً. والنص النهائي الذي اعتمدها للتو ينص على أن الجزاءات على الأفراد ستنتظر في فرضها - أو ينبغي أن تنتظر في فرضها - لجنة مجلس الأمن ذات الصلة - أي على أساس توافق الآراء.

ومن المهم جداً أن مقدمي مشروع القرار قبلوا اقتراحنا بأن يجسد القرار الحاجة إلى السلم والاستقرار في المنطقة واستخدام الوسائل السلمية لتحقيق التسوية. وبديهي أن نص القرار النهائي ليس مثالياً، ولكن فائدته الرئيسية تكمن في أننا تمكنا جميعاً من التركيز على النقطة الرئيسية: إظهار تصميم أعضاء المجلس على التوصل إلى الحقيقة.

على أية حال، يجب ألا تستخدم الخلافات التي نشأت بين أعضاء المجلس أثناء إعداد النص كذريعة للامتناع عن الامتنال لمطلب القرار الرئيسي: تعاون أمين وصادق مع اللجنة من جانب جميع الدول. طبعاً، ينطبق هذا أولاً وقبل كل شيء على سوريا. ونلاحظ أننا تلقينا من دمشق تأكيدات مهمة، بما فيها تأكيدات على أعلى المستويات. وقد قررت القيادة السورية إنشاء لجنة تحقيق وطنية تعمل بتعاون وثيق مع لجنة ميليس. وكما أكد في القرار الذي

على محتواها فحسب، وإنما يعتمد أيضا على القرارات التي يتخذها المجلس بالإجماع.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن بلدي يؤمن بأن مجلس الأمن ينبغي أن يولى نفس الأولوية التي أولاهها لهذا الموضوع للمسائل الأخرى المتصلة بالشرق الأوسط.

وتود الأرجنتين بهذه المناسبة أن تكرر التأكيد على التزامها بالتوصل إلى حل عادل ودائم لمختلف الجوانب المتعلقة بالصراع في المنطقة، وفقا للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن.

**السيد أيدوهو (بنن)** (تكلم بالفرنسية): يود وفدي، سيدي الرئيس، أن يعرب لكم عن أحر تهانينا على عقد هذه الجلسة الوزارية لاتخاذ قرار بشأن موضوع بالغ الأهمية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين.

منذ أن بدأ مجلس الأمن بتناول التقرير الأول للجنة التحقيق الدولية المستقلة وهو يسعى لاستخلاص النتائج اللازمة. ولم يدخر المجلس جهدا، في ضوء النتائج التي توصل إليها التقرير وفي ضوء تحليله الخاص للوضع، من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن الخطوات التي ستتخذ لتابعة هذا التقرير.

ويشهد القرار الذي اتخذ من فوره على ذلك. وقد صوتت بنن لصالح هذا القرار حتى تظهر رفضها الشديد للهجوم الإرهابي البالغ الخطورة الذي راح ضحيته رئيس وزراء لبنان السابق، الراحل رفيق الحريري، و ٢٢ شخصا آخرين في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. ومن نفس المنطلق، تود بنن أن تعرب عن موافقتها على تمديد ولاية اللجنة حتى تتمكن من مواصلة مساعدة السلطات اللبنانية، بناء على طلبها، على الاستمرار في تحقيقاتها والانتهاء منها.

الصدد، يسرنا أن نلاحظ أنه تم توقيع المرسوم ٩٦ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، بإنشاء لجنة قضائية خاصة لتعاون مع اللجنة الدولية ومع السلطات القضائية اللبنانية.

ونرى أن هذه المبادرة إيجابية، وهي تعبر عن عزم السلطات السورية على تسوية هذا الموضوع.

ونعتقد أن الانتهاء من التحقيق بنجاح ينبغي أن يكون الهدف الأساسي لمجلس الأمن فيما يتعلق بهذا الموضوع. ولهذا السبب، تمسك وفدي منذ بداية المفاوضات بشأن مشروع القرار هذا، بضرورة أن يتخذ المجلس نهجا بنّاء، وأن يتجنب المجابهة، وأن يتخذ من التدابير ما يمكن من تيسير التعاون من جانب جميع الذين تتوفر لديهم أية معلومات تفيد التحقيق.

كما أننا نصر على ضرورة أن يحترم مجلس الأمن في عمله مبادئ الإجراءات السليمة وافترض البراءة، وعلى أن نتحاشى أي إشارة إلى أي جوانب تكون خارجة عن نطاق ولاية اللجنة.

وعلى هذا الأساس، قدمنا بالاشتراك مع أعضاء آخرين في المجلس، ولا سيما البرازيل، عددا من التعديلات على مشروع القرار. ويسعدنا اليوم أن نلاحظ أن الأغلبية الساحقة من هذه التعديلات قد أدرجت في مشروع القرار. ونود أيضا أن نعرب عن شكرنا لمقدمي مشروع القرار على ما بذلوه من جهد إضافي.

ولهذا السبب، وفي هذا الإطار، وافقنا على اعتماد مشروع القرار من خلال التأييد الإجماعي. ولهذا أود أن أشير مجددا إلى الأهمية التي تعلقها الأرجنتين على الوحدة داخل مجلس الأمن هذا. ويبدو لنا أنه فيما يتعلق بأمور لها من الأهمية مثل هذا الموضوع، فإن تعزيز رسالتنا لا يعتمد

الأهداف الأساسية التي يسعى المجتمع الدولي لتحقيقها - ألا وهي، وضع حد للإفلات من العقاب ومكافحة الإرهاب مكافحة قوية بجميع أشكاله.

ومن ثم فإننا نحث جميع الأطراف على مواصلة الإيمان بهذا النهج والعمل بحسن نية مع اللجنة. ونجدد هنا دعمنا القوي للجنة، كما نأمل أن تحافظ على الدرجة المهنية الرفيعة التي اتسم بها عملها حتى الآن.

وفي الختام، نود أن نكرر تأكيد تعاطفنا الشديد مع عائلات الذين لقوا حتفهم في ١٤ شباط/فبراير ونود أيضا أن نحیی ذكرى الضحايا. ونحن مقتنعون بأن المجتمع الدولي سيضطلع بمهمته المقدسة تجاه الضحايا وعائلاتهم، وسيعمل خصوصا، على التوصل إلى من ارتكبوا هذه الجرائم ومعاقبتهم. وهذا هو المبرر للصلاة التي أبدأها المجلس، والتي سيواصل إبداءها بشأن هذه المسألة.

ويجب أن تستمر هذه الصرامة حتى الانتهاء من المسألة، وبهذه الطريقة يمكن لمجلس الأمن أن يضع العراقيل على طريق أي عملية اغتيال سياسي في المستقبل. ولا شك أن هذا أمر ضروري للغاية بغية الحفاظ على الحياة البشرية، وعلى الديمقراطية وحرية الرأي بوصفها أدوات للحكم.

**السيد أوشيما (اليابان)** (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا، سيدي الرئيس، أن أنقل إليكم أسف وزير خارجية بلدي، السيد تارو آسو، الذي عين حديثا في منصب وزير الخارجية في التعديل الوزاري الذي تم صباح اليوم في طوكيو، بحيث تعذر عليه حضور هذه الجلسة الهامة.

ترحب اليابان باتخاذ القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥) بالإجماع. وأود أن أعرب عن تقديرنا لمقدمي مشروع القرار الثلاثة على اتخاذهم زمام المبادرة.

في قرار سابق، هو القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، أنشأ مجلس الأمن اللجنة الدولية وكلفها بمهمة مساعدة السلطات

وفي رأينا أن هذا القرار ليس له هدف آخر سوى توفير الوسائل للجنة كي تتمكن من التوصل إلى جميع التفاصيل المتعلقة بالهجمة الإرهابية التي قمنا جميعا بإدانتها. ومن الواضح أن علينا أن نتعرف على أولئك المتورطين في الجريمة وتقديمهم إلى العدالة كي يسود القانون.

ويظهر القرار الذي اتخذ من فوره، أولا وقبل كل شيء، تصميم أعضاء المجلس على تركيز جهودهم على تحديد المسؤولية الفردية للمتورطين في هذا الهجوم. ومن هذا المنظور، يكون من الأهمية البالغة بمكان أن يجري التحقيق في ظل الاحترام الدقيق للقانون. ولهذا ترحب بنن بإنشاء لجنة مجلس الأمن لضمان التصرف في قائمة الأشخاص الذين تشملهم التدابير الحمائية المنصوص عليها في القرار، سواء فيما يتعلق بتسجيلهم في القائمة أو حذفهم منها. ومن شأن هذه الصيغة أن تضمن حماية حقوق الأشخاص المعنيين بهذا الإجراء، مع تفادي زج لجنة التحقيق في وضع تبدو فيه وكأنها القاضي والمخلفين على حد سواء أثناء المحاكمة، الأمر الذي يشكل حجر عثرة في طريقها. وقد يكون من المناسب أن يستعيد المشتبه فيهم، الذين لم يؤكد التحقيق مسؤوليتهم، حقوقهم كاملة وفورا. وهي خطوة تتطلب التعاون التام فيما بين السلطات اللبنانية والسلطات السورية، وتعاونهما معا مع اللجنة بهدف الكشف عن الحقيقة.

وهذا النهج الذي يتشكل من تحديد مسؤولية الأفراد المتورطين ينطوي على ميزة معينة. فهو يظل في إطار القانون، ويتفادى تسييس هذه المسألة. فلن يستفيد لبنان ولا سورية من تسييس جريمة. تمثل هذه الخطورة قد تدخل المجتمع الدولي في عملية تصاعدية لا يمكن التحكم فيها. بالإضافة إلى ذلك، إن تسييس هذه المسألة، لن يستفيد منه في التحليل النهائي سوى أولئك المسؤولين عن الهجوم، لأن إضفاء الطابع السياسي قد ينتج عنه جعل البحث عن الحقيقة أكثر صعوبة. ولن يفيدنا ذلك على الإطلاق في تحقيق



الكامل المنتظر منها، وأن يجرز التحقيق تقدماً سريعاً وأن تعرف الحقيقة في هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا الإطار، تحيط اليابان علماً بالتأكدات السورية الأخيرة بشأن التعاون والجهود التي ستبذلها باتخاذ مبادرات مثل إنشاء لجنة قضائية خاصة تتولى التحقيق مع السوريين، بالتعاون مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة. ونأمل أن تسهم تلك الجهود أيضاً في التوصل إلى الحقيقة في وقت مبكر.

**السيد مهيغا** (جمهورية ترازيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشارك في تقديم الشكر لرومانيا على عقد وترؤس هذه الجلسة الوزارية لمجلس الأمن للنظر في اتخاذ إجراءات لدعم لجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة. بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥). وأنقل لكم تحيات أخوية واعتذارات من وزير الخارجية والتعاون الدولي، الأورابل جاكاي كيكويي، الذي لم يتمكن من حضور هذه الجلسة نتيجة التزامات وطنية ملحة في هذه الفترة حيث تشهد ترازيا انتخابات رئاسية وانتخابات عامة.

لقد انضمت جمهورية ترازيا المتحدة إلى توافق الآراء وصوتت لصالح القرار بعد أن أدخل المشاركون في تقديمه عدداً من التعديلات. لقد جعلت التعديلات مشروع القرار أكثر تركيزاً وتحديداً في هدفه الأساسي وهو ضمان الامتثال لعمل لجنة التحقيق الدولية المنشأة. بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بشأن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري و ٢٢ شخصاً آخرين، في بيروت بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

وما من شك في أن التفجير الذي وقع في بيروت كان عملاً إرهابياً إجرامياً. وكشف التحقيق الأوّلي عن أنه تم التخطيط له بعناية ونُفذ بدقة احترافية. وشأنه شأن تفجيرات إرهابية سابقة، والتفجيرات الإرهابية الأخيرة في

اللبنانية في التحقيق في حادث بالغ الخطورة، ألا وهو اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري. وقد أبدت اللجنة منذ ذلك الوقت قدرة مهنية عالية في الاضطلاع بمهمتها. وأرسلت اليابان إلى اللجنة فريقاً من الخبراء في الطب الشرعي لتقديم مساهمته في التحقيقات.

وكما يتبين بوضوح من آخر تقرير للجنة، ومن الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس القاضي ميليس، فإن النهج الذي اتخذه المجتمع الدولي، من خلال قرار المجلس ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، كان هو العمل الصائب. وكما يوضح تقرير اللجنة، فإن التحقيقات لم تكتمل بعد.

وتيسيراً للاضطلاع بعمل سريع وفعال بغية انتهاء التحقيق في وقت مبكر، ثمة نقطتان أساسيتان ينبغي معالجتهما بشكل ملائم: أولاً، تمديد ولاية اللجنة وتعزيز الدعم المطلوب لكي تضطلع بولايتها على نحو فعال؛ ثانياً، ضمان التعاون الكامل والجاد مع التحقيق، لأن هذا التعاون، كما أوضحت اللجنة، سيكون هو محور تركيزها لإتمام التحقيق.

ونرى أن القرار الذي اتخذ للتو يتناول هاتين النقطتين الأساسيتين بشكل ملائم. فهو يولي الاعتبار الكافي لضمان عدالة التحقيق ومصداقيته ونزاهته، بما في ذلك إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ افتراض البراءة. وكان القرار حازماً في مطالبة الحكومة السورية بإبداء تعاونها بغية اكتشاف الحقيقة وراء تلك الحادثة الإرهابية البشعة. واتسم القرار بالحيافة والتوازن في تعامله مع الحساسيات التي ينطوي عليها الوضع المعقد في الشرق الأوسط حالياً.

وفي هذا الصدد، نلاحظ أن تعديلات ملائمة أدرجت في النص النهائي، بما فيها ما يتعلق بالفقرة ١٢ من المنطوق، بناء على اقتراح من وفدي ووفود أخرى. ونأمل ونتوقع مخلصين أنه تبدي سورية بموجب هذا القرار، التعاون

ونثق بأن التعاون مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة والمبادرة السورية الأخيرة سيدفع التحقيق قدماً إلى خاتمة مُرضية، تماشياً مع نص وروح القرار.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية رومانيا.

إن القصد من ملاحظاتي التالية هو تعليل التصويت بعد التصويت على مشروع القرار. وحقيقة الأمر، فإن هذا ليس بالقرار العادي. وأعتقد أنه، أولاً وقبل كل شيء، عمل ينبع من الضمير القانوني والأخلاقي والسياسي. لقد وجه مجلس الأمن رسالة قوية اليوم. وبتخاذ القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، إنما يكون قد ساعد على وضع حد لعقود من الاغتيالات السياسية التي لم تفك عقدها أو مرت دون عقاب.

وقبل أن أعلل تصويت وفد بلادي، أود أن أشيد بذكرى الراحل رفيق الحريري وأن أعرب عن التعازي في كل من رفاقه في رحلة الموت يوم ١٤ شباط/فبراير الدامي، في بيروت.

لقد صوتنا لصالح مشروع القرار لأربعة أسباب رئيسية.

أولاً، يجب أن نتوصل إلى الحقيقة - والحقيقة كاملة. وعلينا أن نقف إلى جانب ديتليف ميليس ولجنته وأن ندعمهما دعماً كاملاً. فهؤلاء لديهم من الشجاعة والكفاءة والعزم ما يكفي لأن تكون تلك اللجنة المفتاح الوحيد لدى لبنان، بل والمجتمع الدولي، لكشف الحقيقة المروعة بشأن اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري.

إننا لم نوافق، ولا يمكننا أن نوافق، على الدفع بأن عمل اللجنة أو تقريرها كان وراءهما دوافع سياسية. لا يمكن التحقيق في اغتيال سياسي بدون الكشف قضائياً عن سياقه السياسي. فهذا - مع ما يلزم من تبديل - هو المتوقع من

أنحاء مختلفة من العالم، فإن التفجير الذي وقع في بيروت في مناخ ملتهب سياسياً في لبنان والمنطقة، قد مثل تهديداً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وهذا وضع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية والتزاماً بالبداية في التحقيق في إطار جهده العالمي لمكافحة الإرهاب الدولي.

إن الخروج على القانون والإفلات من العقاب على الصعيدين الوطني والدولي لا يجوز السماح لهما بتقويض السلم والأمن الدوليين. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن جريمة بيروت تحقيقاً للعدالة، واستجابة لمطالب الشعب اللبناني.

إن لجنة التحقيق أدت عملاً جديراً بالثناء حتى الآن، بالتعاون مع السلطات اللبنانية والسورية، حسبما طلب القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥). والتحقيق لم يكتمل بعد. ولكي تنتهي اللجنة من التحقيق، فهي بحاجة إلى مزيد من التعاون من سورية، ومن كل الدول والأطراف. وهذا ليس مجرد التزام قانوني فحسب، بل هو التزام أدبي وأخلاقي يقع على عاتق جميع الدول التي قد تدعوها اللجنة إلى التعاون في تعريف الأفراد والجموعات والمنظمات وراء تلك الجريمة الشنعاء.

وجمهورية ترازيا المتحدة تقدر التعهد الجاد بتقديم المزيد من التعاون إلى لجنة التحقيق، التي مددت ولايتها حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وإننا نشجع سورية، في إطار الممارسة الكاملة لسيادتها، على أن تغتنم الفرصة التي يتيحها القرار لكي تقدم ما تطلبه اللجنة. وفي هذا الصدد، نسجل أيضاً أن سورية قد أنشأت لجنة تحقيق وطنية للنظر في هذا الموضوع. ومن المهم أن يراعى في تلك التحقيقات مبدأ افتراض البراءة بالنسبة للأفراد المعنيين، إلى أن تثبت إدانتهم من خلال الإجراءات القانونية الواجبة.

المشتركة في المجلس عن نص متوازن يبرز الحاجة الملموسة على نطاق واسع إلى رد فعل قوي سريع يعتد به على النتائج المرعجة لتقرير اللجنة ومضامينه ذات الآثار البعيدة.

ولعل الأهم من أي شيء آخر هو أن يظهر المجلس متحدا في مناقشته للتحقيق المعقد الذي لم يسبق له مثيل في مقتل السياسي اللبناني البارز رفيق الحريري. والموقف الإجماعي للمجلس اليوم يعبر عن مساعينا وقراراتنا لدعم تحقيق السلام والاستقرار والازدهار على الدوام في الشرق الأوسط. وهو شهادة أيضا بأن مجلس الأمن، أكثر من أي وقت مضى، يتصدى لأزمات العالم وتوتراته وصراعاته وأنه يتمكن بوتيرة متزايدة من العمل بفعالية وتقديم استجابات معقولة لها.

أستأنف الآن مهامى بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة للأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين بالوكالة في لبنان، سعادة السيد بطرس عساكر.

**السيد عساكر (لبنان):** باسم حكومة لبنان أتوجه إليكم، السيد الرئيس، وإلى معالي أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان وإلى أعضاء المجلس بالشكر العميق على الاهتمام المتواصل الذي تولونه لمتابعة مفاعيل جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري. كما أشكر السادة الوزراء على الكلمات الطيبة التي عبروا فيها عن مشاعر الصداقة تجاه لبنان وعن الثقة بقدرات اللبنانيين على تجاوز محتهم والتغلب على المصاعب التي يواجهونها.

يهم الحكومة اللبنانية في هذه اللحظة بالذات، وعلى ضوء النتيجة التي توصل إليها مجلس الأمن، أن تؤكد ما سبق وأشارت إليه أثناء اجتماع المجلس الأسبوع الماضي بأن ما تسعى إليه من خلال لجنة التحقيق الدولية هو الحقيقة الكاملة في جريمة الاغتيال الإرهابية النكراء. والحكومة اللبنانية، إذ تكرر تقديرها للعمل الجدي والصلب الذي

محكمة العدل الدولية في معظم القضايا التي تحال إليها، إن لم يكن كلها. وبعد أن طلبنا من فريق لجنة التحقيق الدولية المستقلة أن يقوم بهذه المهمة الجسيمة، فهو بحاجة إلى دعمنا الكامل للوصول بالتحقيق إلى نتيجته النهائية.

وفي نفس الوقت، فإننا ندعم السلطات اللبنانية في تحملها لمسؤولياتها. فلبنان - وآمل أن يوافقني الأعضاء على ذلك - بلد يشهد نهضة فوق العادة، وهو ما يتجلى الآن في قضائه.

ثانياً، إن القرار يسعى إلى ضمان تعاون سورية الكامل والفوري وغير المشروط مع التحقيق في اغتيال الحريري - على أساس التقرير الذي تلقاه المجلس من اللجنة الدولية. والقرار لا يطالب بما هو أقل ولا أكثر من ذلك. ورومانيا ما كانت أن توافق على قرار تشعر بأنه يلقي بظلال من الشك على مسؤولية بلد ما عن عمل إرهابي، بدلاً من مسؤولية مواطنيه أو عملاء الحكومة. لقد أعربت سوريا عن عزمها على التعاون، وهو ما لم يحدث حتى الآن. ولقد وردت مؤخراً تقارير عن عدة خطوات ملموسة في ذلك الاتجاه. ونأمل أن تغتنم سوريا الآن هذه الفرصة فتبدي حسن النية الذي أعلنت عنه وتفي بالتزامها هذا.

ثالثاً، ومع احترام ضرورة دعم افتراض البراءة، يضع القرار سلسلة من الضمانات بأن المتهمين أو من تثبت مسؤوليتهم فيما يتعلق بالعمل الإرهابي المرتكب في بيروت سيتم تقديمهم إلى العدالة أو سيحاسبون على النحو السليم.

رابعاً، التعديلات التي اقترحتها الوفد الروماني على صياغات سابقة لأجزاء من مشروع القرار، ومقترحاته لتحسين النص، تم تناولها بالشكل الملائم وانعكست على القرار الذي صوتنا عليه للتو. وأود أن أعرب عن امتناننا الخاص للمقدمين الأصليين لمشروع القرار على ذلك، وعلى مجمل إدارتهم للمفاوضات بصفة عامة. لقد أسفرت جهودنا

لقد نصحننا بعض الأصدقاء من داخل المجلس ومن خارجه ألا نعود اليوم إلى تنفيذ التقرير الثاني للجنة التحقيق الدولية. ونحن لن نحتاج إلى هذا لأن القرار الذي صوت المجلس عليه للتو تضمن عددا من الفقرات على وجه التحديد جاءت تكرارا لمقاطع في التقرير توجه الاتهام إلى سورية بارتكاب جريمة اغتيال المرحوم رفيق الحريري من جهة وبعدم التعاون مع اللجنة من جهة أخرى.

إن النقد الأساسي الذي وجهته سورية إلى تقرير اللجنة هو أنه انطلق من افتراض أن سورية متهمه بارتكاب هذه الجريمة بدلا من أن ينطلق من افتراض البراءة ويقوم بالبحث عن القرائن والأدلة التي تقوده إلى الفاعل الحقيقي.

فقد جاء في الفقرة ١٧ من ديباجة القرار:

”وإذ يحيط علما بالاستنتاج الذي توصلت إليه اللجنة ومفاده أنه في ضوء تغلغل أجهزة الاستخبارات السورية واللبنانية في المؤسسات اللبنانية والمجتمع اللبناني، يصعب تخيل سيناريو تنفيذ بموجبه مؤامرة اغتيال على هذه الدرجة من التعقيد دون علمهما، وأن ثمة سببا مرجحا للاعتقاد بأن قرار اغتيال الحريري ما كان يمكن له أن يتخذ دون موافقة مسؤولين أمنيين سوريين رفيعي المستوى“.

وفي الفقرة ٢ من منطوقه ينص القرار على أن المجلس

”يحيط علما مع بالغ القلق بالاستنتاج الذي خلصت إليه اللجنة ومفاده أن هناك التقاء في الأدلة يشير إلى ضلوع مسؤولين لبنانيين وسوريين على السواء في هذا العمل الإرهابي، وأن من الصعب تخيل سيناريو تنفيذ بموجبه مؤامرة اغتيال على هذه الدرجة من التعقيد دون علمهم“.

إن استعمال عبارات من نوع ”تخيل“ و ”سيناريو“ و ”سببا مرجحا للاعتقاد“ وغيرها من

قامت به اللجنة والسيد ميليس، مقتنعة بأن كشف هوية المجرمين ومعاقبتهم وإحقاق العدل كلها تساهم في ترسيخ الوحدة الوطنية في لبنان وتحصن أمنه واستقراره، وأمن واستقرار المنطقة.

لقد دخل لبنان مرحلة جديدة من تاريخه، مليئة بطموحات أبنائه في ترسيخ استقلاله السياسي وتحصين سيادته وإقامة علاقات خارجية مع الدول الشقيقة والصديقة على قاعدة الندية والمساواة. كما يسعى اللبنانيون، بمساعدة دول شقيقة وصديقة، إلى تطوير نظام بلدهم السياسي العريق في ديمقراطيته وإلى إصلاح نظامه الاقتصادي، بما يتماشى مع واقعه الاجتماعي وحاجات اللبنانيين وواقع العصر.

إن حكومي تكرر الدعوة إلى جميع الأطراف المعنية للتعاون الصادق والجددي مع لجنة التحقيق الدولية لتأخذ العدالة مجراها الكامل. لقد آمن الرئيس الشهيد رفيق الحريري بمنظمة الأمم المتحدة ومبادئها ورسالتها في الدفاع عن الحق والعدالة وحماية الدول الأعضاء وشعوبها. كما آمن بلبنان وطنا للعيش المشترك ديمقراطيا، عربيا، مستقلا، منفتحا على آفاق الثقافات والحضارات. واللبنانيون، كل اللبنانيين، متمسكون بهذا الإيمان وهذه المبادئ.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد فاروق الشرع، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية.

**السيد الشرع** (الجمهورية العربية السورية): السيد

الرئيس، بدايةً أود أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي كي أضع مجلس الأمن بصورة موقف سورية إزاء الموضوع المطروح أمامكم اليوم. واسمحوا لي أيضا أن أرحب بوجود السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة بيننا. كما يسعدني رؤية بعض الزملاء الأصدقاء حول هذه الطاولة.

اللجنة في الفقرة ١٢٣ منه وهي "إمكانية قيام طرف ثالث بإجراءات الرصد والمتابعة ضد السيد الحريري لأكثر من شهر قبل التفجير، وبممتلك هذا الطرف الثالث الموارد والقدرة اللازمة للتفكير والتخطيط وتنفيذ جريمة بهذا الحجم من دون دراية السلطات اللبنانية المختصة".

إن أخطر ما وجه إلى سورية من اتهام بني عليه قراركم المتخذ اليوم هو ادعاء اللجنة الدولية بأن سورية لم تتعاون معها سوى بالشكل وليس بالمضمون. والمؤسف أن القرار يتبنى ما جاء في تقرير اللجنة حرفياً في هذا الشأن. فقد نصت الفقرة الثامنة عشرة من مقدمة القرار على ما يلي:

"وإذ يضع المجلس في اعتباره ما خلصت إليه اللجنة من أنه بينما تعاونت السلطات السورية بدرجة محدودة مع اللجنة، بعد أن كانت قد ترددت في البدء، فإن عدة مسؤولين سوريين حاولوا تضليل التحقيق بإعطاء بيانات مغلوطة أو غير دقيقة".

وطبعاً، لم يوضح السيد ميليس أبداً ماهية البيانات المغلوطة أو غير الدقيقة لا لوسائل الإعلام ولا لنا. وفي الفقرة الخامسة من منطوقه ينص مشروع القرار على ما يلي: "إن السلطات السورية بينما تعاونت مع اللجنة من حيث الشكل لا من حيث المضمون، فإن عدة مسؤولين سوريين حاولوا تضليل اللجنة عن طريق إعطاء معلومات مغلوطة أو غير دقيقة". وهذا التكرار مستغرب.

وتستغرب سورية أيضاً هذا الاتهام بعدم التعاون الذي وجهته اللجنة إليها، ثم تبناه مجلسكم في قراره اليوم. لقد كان هاجس وزارة الخارجية السورية بعد زيارة السيد ميليس لها أن تتيح للجنة أفضل الشروط لتقوم بعملها على أحسن وجه في الشكل وفي المضمون. وتقدمت في هذا الشأن بكامل حسن النية؛ غير أنه يبدو أن هناك في اللجنة

العبارات الغامضة يشكك في جدية عمل لجنة التحقيق، ويحمل على الاعتقاد بأن اللجنة انطلقت من أفكار مسبقة قادتها إلى اتهام سورية بناء على استنتاج من واقع قائم لا يعني مجرد قيامه أنه دليل على ارتكاب جرم. والغريب أن مجلسكم الموقر قد أيد اللجنة فيما ذهبت إليه. ولو أن تواجد قوات عسكرية وأجهزة أمنية في بلد ما يعني أن أي حادث إجرامي أو إرهابي يقع في هذا البلد ما كان يمكن أن يقع بدون علم أو موافقة هذه القوات وهذه الأجهزة، لكان يجب اتهام الأجهزة الأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية في التفجيرات الإرهابية التي ارتكبت بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، واتهام الأجهزة الأمنية الإسبانية بعلمها بتفجير القطارات في مدريد بتاريخ ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤، واتهام الأجهزة الأمنية البريطانية أيضاً بعلمها بتفجيرات مترو الأنفاق في لندن بتاريخ ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥، علماً بأن هذه الأجهزة الأمنية البريطانية كانت تتوقع حصول هذه التفجيرات وأجرت تدريبات مسبقة للتصدي لها، أكرر علماً بأن هذه الأجهزة الأمنية البريطانية كانت تتوقع حصول هذه التفجيرات وأجرت تدريبات مسبقة للتصدي لها، أكرر علماً بأن هذه الأجهزة الأمنية البريطانية كانت تتوقع حصول هذه التفجيرات وأجرت تدريبات مسبقة للتصدي لها، أكرر علماً بأن هذه الأجهزة الأمنية البريطانية كانت تتوقع حصول هذه التفجيرات وأجرت تدريبات مسبقة للتصدي لها، ومع ذلك حصلت التفجيرات. هل يمكن أن يقال إن ما حصل كان بعلم هذه الأجهزة؟

إن توجيه اتهامات بناء على فرضيات من النوع الذي اعتمده قراركم لا يقبله المنطق، لأنه يعني أن أجهزة الأمن في جميع بلدان العالم التي شهدت، خصوصاً مؤخراً، حوادث إرهابية وأمنية قد تكون متورطة في هذه الجرائم. إن أول من سيكون سعيداً بمثل هذه الاستنتاجات هم الإرهابيون أنفسهم.

لقد أخذ قراركم بفرضية اتهام سورية وأهمل، لأسباب نجهلها، التوقف عند فرضية أخرى أوردها تقرير

إسرائيل كانت الطرف المتهم. فلا لجنة. واكتفى المجلس بمجرد إصدار بيان رئاسي في حادث الانفجار المروع الذي أودى بحياة ممثل الأمم المتحدة في العراق، سيرجيو فييرا دي ميللو، وأتصور أنكم تذكرون هذا الاسم جيدا، وأكثر من عشرين من رفاقه في آب/أغسطس ٢٠٠٣. أما عندما اعتدت إسرائيل في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ على مخيم جنين في الضفة الغربية المحتلة، وذهب ضحيته أكثر من ٤٠٠ فلسطيني منهم عشرات الأطفال والنساء، فقد رفضت إسرائيل استقبال اللجنة التي شكلها مجلس الأمن برئاسة الرئيس الفنلندي مارتي اهتيساري، وأغلق الموضوع بصمت وهدوء.

مع كل ذلك، فإن سورية، انطلاقاً من حرصها على كشف الحقيقة، كان قرارها وما زال التعاون التام مع اللجنة الدولية حتى إقامة الدليل القاطع على من ارتكب هذه الجريمة المدانة البشعة. وفي هذا المجال، فقد أصدر السيد الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، مرسوماً تشريعياً برقم ٩٦، مؤرخاً ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تم بموجبه تشكيل لجنة قضائية خاصة برئاسة النائب العام للجمهورية، وعضوية النائب العام العسكري وقاضٍ يسميه وزير العدل، مهمتها مباشرة إجراء التحقيق مع الأشخاص السوريين، مدنيين وعسكريين، في كل ما يتصل بمهمة لجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥). ونص المرسوم التشريعي أيضاً على أن تتعاون اللجنة القضائية المشكّلة مع لجنة التحقيق الدولية ومع السلطات القضائية اللبنانية في كل ما يتصل بإجراءات التحقيق، وأنه يمكن للجنة أن تستعين في تنفيذ مهامها بمن تراه من قضاة مدنيين وعسكريين، أو من أفراد الضابطتين العدليتين، المدنية والعسكرية. ونحن على ثقة بأن التعاون بين هذه الجهات الثلاث والتنسيق الوثيق بينها سيساعدان على كشف الحقيقة، بعيداً عن التسييس أو أية مآرب أخرى.

من كان يتصرف بعيداً عن حسن النية. لقد كان بوسع اللجنة، وأنتم تعملون ذلك، أن تضع شروط الاستماع لمن أرادت الاستماع لهم من الأشخاص السوريين بحرية، وأن ترفض أي طلب وجهته السلطات السورية إليها. ويبدو الآن أن النية كانت مبيتة لتوجيه أصعب الاتهام إلى سورية بعدم التعاون تمهيداً لصدور مثل هذا القرار اليوم في إطار الفصل السابع من الميثاق.

ومن الواضح لكل من تابع هذا الموضوع في حينه أن تعاون سورية كان كاملاً. فمن حيث الشكل كان ممكناً للجنة أن تستوفي جميع جوانبه، بدون اعتراض من قبل سورية. وكل ما تم من إجراءات في سورية كان برضا السيد ميليس ولم يعترض على أي إجراء اتفق عليه بين المستشار القانوني لوزارة الخارجية والسيد ميليس. أما من حيث المضمون، فعلى اللجنة أن تقيم الدليل على صدق ما يقوله من تستمع إليه خصوصاً، ومن كان يمنعه من الاستماع لساعات طويلة ومن توجيه مئات الأسئلة لو أراد؟ من كان سيمنعه؟ لا أحد. إن التحقيق لا يزال قائماً ولم ينته بعد حسبما جاء في تقرير اللجنة بالذات. وإنما على استعداد لإطلاعكم في جلسة مغلقة، إن أردتم، على تفاصيل تؤكد تعاون سورية الكامل مع اللجنة حتى اليوم.

إن هناك أشياء يصعب قولها في العلن، لكننا على استعداد لأن نقولها في جلسة مغلقة ليست للإعلام، لكي نبرهن على مدى تعاوننا الكبير مع لجنة التحقيق الدولية.

لا يملك الإنسان إلا أن يبدي استغرابه إزاء اتخاذ المجلس لهذا القرار تحت الفصل السابع من الميثاق، في حين أنه لم يتعامل بالشكل المناسب في حالات مماثلة ومؤلمة أخرى. ففي حالة مجزرة قانا، على سبيل المثال، التي ذهب ضحيتها أكثر من مائة مدني لبناني في نيسان/أبريل من عام ١٩٩٦، لم يقرر مجلس الأمن آنذاك تشكيل لجنة تحقيق دولية، لأن

بما يشبه ما كان يتم في العصور الوسطى، حيث يدان البريء قبل أن تتم إدانته.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): طلب معالي الرايت أونرابل جاك سترو وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث وعضو البرلمان في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أن يتكلم. وأعطيه الكلمة.

**السيد سترو** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ما كنت سأرد يا سيدي الرئيس حتى سمعت وزير خارجية سورية يعبر عما لا أستطيع أن أصفه إلا بأنه مقارنة بالغة السخف والفظاظة بين الحالة التي تجدد حكومة سورية نفسها فيها الآن ومواقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر، وحكومة إسبانيا في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤، وحكومة المملكة المتحدة في ٧ تموز/يوليه من هذا العام. إن مقارنة وضع هذه الحكومات الثلاث من حيث المعرفة أو عدم المعرفة إبان تلك الهجمات الإرهابية الشنعاء التي تمت دون استفزاز بموقف الحكومة السورية لأمر يدعو إلى السخرية على أفضل الأحوال. وأظن أنه لو يوجد من بين الزملاء حول هذه الطاولة من كانت لديه أي شكوك في الحاجة إلى إصدار القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥). بموجب أحكام الفصل السابع، فإن تلك الشكوك قد بددها تماما البيان المطول الذي استمعنا إليه من فورنا، والذي بدأ أنه يقاوم في كل مرحلة من المراحل، حتى فقراته الختامية، أي اقتراح بوجود التعاون الكامل، روحا ونصا، مع لجنة ميليس الذي يتطلبه هذا القرار.

إن القاضي ميليس يوضح، وقد اقتبست منه، أن افتراض البراءة ما زال قائما. ولكن التحقيق الذي يجريه الآن ليس تحقيقا في العصور الوسطى، كما يشير السيد الشرع، بل هو معروف في كل التحقيقات السليمة: أي أولا، تحديد

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى أن قيام اللجنة القضائية الخاصة التي أشرت إليها بمهمتها يستلزم تعاوننا مع كل من اللجنة الدولية والسلطات القضائية اللبنانية. ولا يخفى عليكم أن هذا التعاون لم يكن متاحا في أعقاب وقوع الجريمة مباشرة بسبب التوتر غير المسبوق على الساحة اللبنانية والذي تصاعد بسرعة مذهلة وترافق مع توجيه اتهامات انفعالية إلى سورية، جعلت من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الإسهام في أي تحقيق تكون سورية طرفا فيه.

أود أن أعبر عن تقدير سورية لكل الجهود التي بذلها بعض الدول الأعضاء في المجلس لتغليب الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين عند مناقشة مشروع القرار، وتغليبها للمبادئ على الضغوط وسياسات تشويه الحقائق واستهداف استقلال الدول وحريتها. ولا يستطيع أحد إلا أن يعتبر أن تضمين قرار مجلس الأمن الذي اتخذ قبل قليل فقرتين لا تمان بصلة إلى مهمة لجنة التحقيق الدولية، وتعرضا لمسائل إقليمية، هو مؤشر واضح إلى أن هدف من سعى لتقديم هذا القرار لم يكن الكشف عن حقيقة جريمة اغتيال الراحل الحريري، وإنما استهداف سورية ومواقفها إزاء مسائل تمس حاضر ومستقبل المنطقة.

أخيرا، اسمحوا لي أن أعبر عن تطلع سورية وشعبها إلى اليوم الذي يعم فيه الأمن والسلام والاستقرار ربوع الشرق الأوسط، وخصوصا في كل من سورية ولبنان.

ولديّ تعليق بسيط ومختصر، يا سيدي الرئيس، حول ما قاله الزميل السيد جاك سترو. وكان محقا عندما تكلم عن أن عملية اغتيال الراحل رفيق الحريري كانت عملية شبيهة بما يجري في العصور الوسطى. وأنا أضيف إلى ما قاله السيد سترو أن التحقيق في هذه الجريمة تم أيضا

هذه المقابلات أو لمواصلة تحقيقها حول تورط سوري محتمل في الجريمة“.

وبعد ذلك يمضي التقرير قائلًا في الفقرة ٣٥،

”خلصت اللجنة إلى أن الافتقار إلى التعاون الموضوعي من جانب سورية مع اللجنة قد أعاق التحقيق وجعل من الصعب متابعة القرائن“.

وحتى أكون واضحًا في هذا - ولهذا السبب أرفض رفضًا قاطعًا أية مقارنة بين مواقف حكومات الولايات المتحدة وإسبانيا والمملكة المتحدة وموقف حكومة سورية - خلص المفوض المستقل، في الفقرة ١٢٤ إلى ما يلي،

”ثمة سبب مرجح للاعتقاد بأن قرار اغتيال رئيس الوزراء السابق، رفيق الحريري، ما كان يمكن له أن يتخذ دون موافقة مسؤولين أمنيين سوريين رفيعي المستوى“.

وإذا كان السيد الشرع يوحى بأن ما حدث في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ و ٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ و ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥، حدث بموافقة حكومات الولايات المتحدة وإسبانيا والمملكة المتحدة، فأعتقد أنه يجب أن يقول ذلك. وإلا فإن مقارنته غير مجدية بأكملها. وبإمكاننا حقا أن نتحدث عن الإرهاب وعن عجز سورية عن التطبيق التام لقرارات مجلس الأمن السابقة في ما يتصل بمكافحة الإرهاب - الأمر الذي ذُكر في استنتاجات المجموعة الرباعية الأسبوع الماضي.

وعلى غرار سائر زملائي، أتطلع إلى تعاون الحكومة السورية التام، من حيث المضمون وكذلك الشكل، مع لجنة ميليس. ولكن يجب أن أقول إنني، بعد ما سمعته، لن أحبس أنفاسي.

الأدلة الأولية لتبين ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من التحقيقات.

ووفقًا لما وصفه السيد ميليس بعدم إبداء التعاون في المضمون، فقد وجد من الضروري إحالة هذا الأمر إلى مجلس الأمن. ولو كانت الحكومة السورية قد قدمت تعاونًا تامًا في المضمون، لكان تقرير السيد ميليس مختلفًا جدًا، وأنا على يقين قاطع بأنه لما كان من المطلوب عقد اجتماع على مستوى وزاري - ولا حتى اتخاذ قرار على الأرجح.

اسمحوا لي أن أقدم مجرد مثال واحد على عدم إبداء التعاون، الذي ألاحظ أن السيد الشرع لم يذكره في خطابه الطويل: عدم التعاون الذي وضحه المفوض ميليس بين وزارة الخارجية السورية واللجنة بشأن موضوع مقابلة المشتبه فيهم. يوضح السيد ميليس حقيقة أنه كتب، في حزيران/يونيه، إلى السيد الشرع يطلب إجراء لقاءات وإبداء تعاون في ما يتعلق بالمقابلات - وهذا مشار إليه في الفقرة ٣٢ من التقرير (S/2005/662). ويعرض بعد ذلك تفاصيل أكثر. وأخيرًا، يقول إن المقابلات أجريت بالفعل بين ٢٠ و ٢٣ أيلول/سبتمبر - ولكن في وزارة الخارجية السورية. وجاء في الفقرة ٣٤

”أجريت كل مقابلة بحضور المستشار القانوني لوزارة الخارجية السورية أو ممثل آخر من وزارة الخارجية، و مترجم فوري، وكاتبين، وفي بعض الأحيان شخص إضافي لم يُعرف لأية جهة ينتمي. ومع انتهاء المقابلات، كان من الواضح أن من أُجريت معهم المقابلات قد أعطوا إجابات موحدة على الأسئلة. وكان الكثير من هذه الإجابات يتناقض مع الأدلة التي جمعتها اللجنة من مصادر أخرى متعددة. ولم تُتَّح للجنة الفرصة لمتابعة



وقد تعرضت سورية للإرهاب قبل العديد من الدول ودفعنا ثمنا غاليا لذلك. ولا أريد أن أدخل في تاريخ طويل في الثمانينات حول شناعة تلك العمليات الإرهابية التي تعرضت لها سورية، ولم يقف معنا في ذلك الوقت الكثير من الدول كما وقفنا نحن مع الأمريكيين والبريطانيين والإسبان. ويعرف السيد سترو أننا بعثنا بأكثر من برقية تعزية وأكثر من برقية إدانة إزاء العمليات الإرهابية التي جرت في المترو في لندن في تموز/يوليه الماضي. بل إنني اتصلت هاتفيا، بالرغم من كل هذه الخصومات التي تبدو بيننا، لأنقل للسيد جاك سترو شخصيا استياءنا وشجبنا وإدانتنا لتلك العملية. وإذا كنت غير محق فليقل لي ذلك.

النقطة الثالثة والأخيرة، إننا نريد أن نصل إلى الحقيقة ولا شيء آخر، بأدلة قاطعة. وأعتقد أن الكل يوافق على ذلك. إننا نريد أن نصل إلى حقيقة من اغتيال الحريري بأدلة قاطعة، وليس لأهداف أخرى. وأنا أنطلق من نوايا حسنة لا انطلق أبدا من نوايا سيئة ولا أنطلق من الاحتمال بأن هناك أجنادات خفية.

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي للتعليق وأعتذر عن الإطالة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

وبهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقى المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد فاروق الشرع، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، للإدلاء ببيان آخر.

**السيد الشرع** (الجمهورية العربية السورية): أعتذر عن أخذ الكلمة للمرة الثانية. والحقيقة أنني لا أريد أن أدخل في أية مباحكات، ولكن أريد أن أوضح بعض النقاط التي أثارها السيد جاك سترو.

النقطة الأولى، في ما يتعلق بما قاله السيد ميليس، فالسيد سترو يتفق معي تقريبا على أن ما قاله السيد ميليس فرضيات. وعلى حد علمنا فإننا لم نمنع عليه أي شيء طلبه، وكان ما طلبه موافقا عليه من قبله وراضيا به. وحتى بعد ٢٣ أيلول/سبتمبر، عندما انتهى من استجواب الشخصيات السورية سألناه ما إذا كان سيعود أم لا؟ وقال لا، قد أعود وقد لا أعود - ولكنه رجح عدم العودة. وأضيف إلى ذلك أن بعضا من المحققين الذين كانوا يرافقونه ويشاركون في التحقيق ذهبوا بجمال سورية وقالوا إنهم يريدون العودة إليها كسياح، ورحبنا بهم، وقالوا إنهم سيدفعون أجرة الفندق وقلنا ليكن ذلك. إنني لا أريد أن أدخل في تفاصيل أكثر.

النقطة الثانية التي أريد أن أعلق عليها، لقد أدنا تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر عشرات المرات، بل يصعب أن أذكر محاضرة تمر عن الوضع العالمي أو الوضع في عملية السلام والشرق الأوسط من دون إدانة ما جرى في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لأننا ببساطة نحن الذين ندفع ثمن ما ارتكبه أولئك الإرهابيون. ولا أريد أن أدخل في تفصيل أكثر وأقول إنهم أناس مدانون والذين يدفعون الثمن هم الأبرياء وليس الإرهابيون. وأنتم تعلمون أين يوجد فلان وفلان حتى الآن بعيدا عن العدالة، في حين أن الذي يعاقب هو الذي أذان هجمات ١١ أيلول/سبتمبر.